## الدرس السابع والثلاثون من شرح مُتَمِّمَة الآجرومية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد،

فهذا أيها الإخوة بارك الله فيكم المجلس السابع والثلاثون من مجالس شرح المُتَمِّمَة الآجرومية للحَطَّاب رحمه الله تعالى.

كان الكلام البارحة عن المخفوضات، وقلنا أن المخفوضات ثلاثة كما قال المؤلف: «مخفوضٌ بالحرف ومخفوضٌ بالإضافة وتابعٌ للمخفوض»، انتهينا البارحة من المخفوض بالحرف، أي حروف الجر.. حروف الخفض، واليوم إن شاء الله تعالى نكمل ما تبقى من المخفوضات، نتحدث عن المخفوض بالإضافة، أما التابع للمخفوض فهذا سنتحدث عنه في قسم التوابع.

قال رحمه الله: «فصلٌ: وأما المخفوض بالإضافة فنحو: غلامُ زيد»، الإضافة من الإمالة، في اللغة الإضافة أي الإمالة، يدل على ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه، والحديث عند مسلم: ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهنَّ أو أن ندفن فيهنَّ موتانا: إذا طلعت الشمس حتى ترتفع وإذا قام قائم الظهيرة وإذا تضيَّفت الشمس للغروب، «تضيَّفت الشمس»، هنا الشاهد، «تضيَّفت» أي: مالت الشمس لجهة الغروب.

هذا من الناحية اللغوية وهذا له ارتباطٌ في المعنى الاصطلاحي عند النحاة بحيث أننا أضفنا الكلام أو أسندنا اسماً إلى اسمٍ آخر أو أملناه إليه لفائدة معينة كما يقولون، أو بتعبيرٍ آخرٍ: ضَمُّ اسمٍ إلى آخر بتنزيله من الأول منزلة التنوين كالمثال الذي طرحه المؤلف: «غلام زيد»، هي أصلها: «غلامٌ لزيدٍ»، فحذفنا التنوين وحذفنا اللازم هذه فصارت: «غلامُ زيدٍ».

ولاحظ أننا بهذه الطريقة اختصرنا الكلام أو خفَّفنا اللفظ، وهذا أحد أسباب الإضافة؛ الإضافة إما يراد به التعريف أو يراد به التخصيص أو يراد به التخفيف.

«التعريف» يعني يكون الكلام نكرة فتأتي بالمضاف والمضاف إليه أو تضيف النكرة إلى شيء أو

تضيف لها شيء أو تضيفها إلى شيء.. إلى كلمة أخرى فتعرفها، ولربما تضيفها إلى كلمة أخرى فتخصصها كما سنذكر إن شاء الله تعالى، ولربما الأمر يكون معرفةً بذاته أو يكون نكرة لا يحتاج أو يبقى على نكرته، لكن عمل الإضافة هنا من باب تخفيف اللفظ، سنذكر هذا كله إن شاء الله تعالى.

طبعاً «غلام زيد».. «غلام» هذه المضاف و«زيد» المضاف إليه، يعني الكلمة الأولى هي المضاف والكلمة الثانية مضافٌ إليه، المضاف إليه هذا هو المجرور أو هو المخفوض، هذا هو الذي نتكلم عنه، تقول: «غلام زيد»: «غلام» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هذا».. «غلام» هذا وهو مضاف و«زيد» مضاف إليه مخفوض بالكسرة.

قال: «ويجب تجريد المضاف من التنوين»، «المضاف» أي الكلمة الأولى، «من التنوين»، هي أصل: «غلامُ زيد»: «غلامٌ لزيد» لكننا حذفنا التنوين – وهذا ضروري – وحذفنا اللام، فصارت: «غلامُ»، قال: «ويجب تجريد المضاف من التنوين كما في: غلامُ زيد، ومن نوني التثنية والجمع نحو: غلاما زيد؛ وكاتبو عمرو».

أيضاً نون التثنية ونون الجمع أصلها: «غلامان» و«كاتبون»، عند الإضافة تُحذف هذه النون، وهذه النون – حقيقةً – هذه ليست نون أصلية؛ هذه نون التي تُقابل نون التنوين، فهذه نونٌ زائدة تأتي بالتثنية أو تأتي في نهاية المثنى وفي نهاية جمع المذكر السالم، فعند الإضافة تُحذف هذه النون، هذا لابد من ذلك.

قال: «والإضافة على ثلاثة أقسام»، أي يُقدَّر المضاف أو الإضافة على ثلاثة أقسام، قال: «منها ما يُقدَّر باللام»، إما أن تُقَدِّر المضاف باللام أو تُقَدِّر الإضافة بـ«من» أو تُقدِّر الإضافة بـ«ماذا» أو تُقدِّر الإضافة بماذا؟ بـ«في»، إذا قَدَّرْتَ باللام هذه من باب الملكية والاختصاص كما سنذكر، وإذا قدَّرت بـ«من» فهذا من باب البيان.. البيانية أو التبعيضية، وإذا قدَّرت بـ«في» هذه الظرفية.

قال المؤلف: «منها ما يُقَدَّرُ باللام وهو الأكثر»، أي أكثر الإضافات تُقَدَّر فيها اللام، طبعاً تقدير اللام قد يكون تقديراً تحقيقاً تستطيع لفظه؛ تضع اللام تُقَدِّرها لفظاً.. تنطق وتستطيع أن تنطق بها، ولربما لا تستطيع أن تنطق بها ولكن يُقَدِّره العلماء تقديراً.

مثال ذلك الذي تستطيع أن تقدِّر اللام قال: «نحو غلام زيد، وثوب بكر»، وما أشبه ذلك، أي: «غلامٌ لزيد» و«ثوبٌ لبكر». لاحظ: هذه اللام تفيد ماذا؟ تفيد الملكية.

طيب، ولكن أيضاً هناك مثلاً ما يُقدَّر اللام تقديراً ولكن لا تستطيع النطق بها مثل: «ذو مال».. لا تستطيع أن تنطق باللام هنا.. تقدِّرها فيقولون: هذا تقدير معنوي وليس تقديراً لفظياً حقيقياً، يعني تستطيع أن تُقَدِّر «ذو» بمعنى «مصاحب» أي «مصاحب لمال» أو غير ذلك.. بتقدير مناسب، إذاً هذا التقدير الأول.. أن تقدر الإضافة باللام وهذا هو الأكثر.

قال: «ومنها ما يقدر بـ:من وذلك كثير»، أيضاً هذا كثير ولكن دون الأول، «نحو: ثوب خَز وباب ساج وخاتم حديد»، لاحظ: الثوب بعض من الخَز، يعني يكون المضاف جزء من المضاف إليه، والباب بعضٌ من الساج، والخاتم من الحديد، فتستطيع أن تُقَدِّر: «ثوبٌ من خز»، «بابٌ من ساج»، «خاتمٌ من حديد»، أي أن المضاف جزءٌ من المضاف إليه، هذا في أكثر الأحيان.

طبعاً تذكرون في درس التمييز تستطيع أن تعرب هذا الأمر أو هذا الشيء إعراباً آخر؛ تقول: «ثوبٌ خَزًّا»؛ بحيث يكون الجزء الأول جزء من الجزء الثاني، لو نعود إلى درس التمييز إذا استطعنا أن نعود إلى درس التمييز. أين هو؟

طيب، نعم في أقسام التمييز عندما قال أنواع التمييز أحدها.. عندما قال: «الذوات المبهمة أربعة أنواع أحدها: العدد، والثاني: المقدار، والثالث: شبه المقدار»، قال: «الرابع: ما كان فرعاً للتمييز»، يعني قال: «نحو: هذا خاتمٌ حديداً»، لاحظ: هذا الخاتم فرع من التمييز.

فهنا في درسنا اليوم نتكلم عن الإضافة وذكرنا في التمييز أنه تستطيع أن تعرب هذه الأشياء على أنها مضاف ومضاف إليه، وتستطيع أن تعربها على أنها تمييز، وتستطيع أن تعربها على أنها نعت، تقول مثلاً: «ثوب خَزٍّ»، «ثوب» مضاف و«خزٍّ» مضاف إليه مجرور.

وتستطيع أن تعربها على أنها تمييز منصوب تقول: «ثوبٌ خَزًّا»، لاحظ أعدنا التنوين: «ثوبٌ خَزًّا»..

«خَزًّا» تمييز منصوب، و«بابٌ ساجاً»، و«خاتمٌ حديداً».

وتستطيع أن تعربها على أنها نعت تقول: «ثوبٌ خزٌّ».. «بابٌ ساجٌ».. «خاتمٌ حديدٌ»، من باب العطف.. عطف البيان أو النعت إذا أردت أن تعتبره نعتاً.

لكن لاحظ: الإضافة هنا تختصر الكلام؛ عندما نقول: «ثوبٌ خزٌّ» وهكذا هذا تلاحظ أن الكلام يثقل قليلاً، فإذا أتيت بالإضافة فإنك تخفف اللفظ وهذا جيد.

على كل حال موضوعنا هنا أن هذا الذي يُقدَّر بـ«مِنْ»، «مِنْ» هذه تسمى «مِنْ» البيانية.

وأيضاً قال: «ويجوز في هذا النوع نصب المضاف إليه على التمييز»، كما ذكرنا، «كما تَقَدَّمَ في بَابِهِ»، قال: «ويجوز رفعه على أنه تابعٌ للمضاف»، «تابع» يعني تابع كنعت أو كعطف بيان أو كبدل أو غير ذلك.

قال: «ومنها ما يُقَدَّرُ بـ:في وهو قليلٌ»، التقدير بـ«في» الظرفية، «نحو: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ} [سبأ:٣٣] و{يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ} [يوسف:٣٩]».

تُقدَّر «في» الظرفية إما أن تريد بـ«الظرفية»: الظرفية الزمانية أو الظرفية المكانية، وقد ذكر المؤلف مثالاً للظرفية الزمانية ومثالاً للظرفية المكانية، فقال في قوله تعالى: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ} أي: «مكرٌ في الليل»، هكذا التقدير؛ «الليل» هذا زمن، و{يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ}، أي «يا صاحبيَّ في السجن»، «السجن» هذا مكان تُقدِّر المكان.

طيب، إذاً هذه التقديرات، وهذا الكلام كله واضح إن شاء الله تعالى، طبعاً كما أقول دائماً على كل الذي ذكرته قبل قليل يوجد تفصيلات كثيرة، لكن لو أخذنا أو اكتفينا بهذا أظن أن هذا يعني حقيقة أسهل علينا وأضبط يعني حتى ما يتشتت الطالب.

فيه مسألة صحيح مناسبة مهمة حقيقة وهي قضية عندما قلنا الإضافة من باب التخفيف فحذفنا التنوين مثل عندما قلنا: «غلامُ زيدٍ» كانت «غلامٌ لزيدٍ»، لماذا عندما جئنا بالإضافة حذفنا التنوين؟ يقول

النحاة: لأن التنوين لا يجتمع أبداً مع الإضافة؛ فالتنوين يدل على الانفصال والإضافة يدل على الاتصال، هكذا يقولون.. لا أريد أن أشرح أكثر، فيقولون: من هنا لا يجتمع التنوين مع الإضافة؛ لا يجوز أن تقول: «غلامٌ زيدٍ».. لا يجوز أبداً.

ويقولون كذلك: لا يجوز حتى أن تضع «ال» للتعريف، وإن كان بعضهم يقول: يمكن أن تضع «ال» للتعريف في المضاف وتأتي بعده بالمضاف إليه، لكن التنوين هذه لا يجوز إلا – في ما أذكر – إذا كان للضرورة الشعرية، والله نسيت، نعم نعم في الضرورة الشعرية، ذُكر بعض الأبيات الشعرية، لكن هذه من باب الضرورة لا يُعتمد على ذلك، لكن النحويون على أنه لا يجوز وضع التنوين مع الإضافة، وقد أنشدوا في ذلك أبيات شعر، قال قائل:

كـأنِّيَ تنوينٌ وأنتَ إضافةٌ  فحيـــث تـــراني لا تحـــلُّ

من باب أنهم لا يلتقيان.

طيب، قال المؤلف رحمه الله: «والإضافة نوعان لفظية ومعنوية»، «لفظية ومعنوية» ما الفرق بينهما؟ طبعاً «لفظية» أي أن الإضافة منسوبة إلى اللفظ، و«المعنوية» ما تُنسب إلى المعنى، يعني إضافة اللفظ.. منسوبة للفظ إفادتها أمراً لفظياً فقط كما سيذكر المؤلف بعد قليل، والمعنوية هي منسوبة للمعنى لإفادتها أمراً معنوياً.

قال: «فاللفظية ضابطها»، ما الفرق بين الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية؟ اسمع، يقول: «فاللفظية ضابطها أمران»، لابد أن يجتمعان، قال: «فاللفظية ضابطها أمران، الأول: أن يكون المضاف صفة».

«صفة»؟ ماذا يعني بالصفة؟ ليس الصفة المقصود بها النعت – كما يقول النحاة – هنالك نحاة يقولون: نعت، وهناك نحاة يقولون: صفة، ليس هذا المقصود؛ المقصود بـ«الصفة» أي صفة الكلمة التي تشبه الفعل وهي إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مُشَبَّهَة، هذا الذي يريده، يعني اسم فاعل تحتاج إلى فاعل ومفعول به، واسم مفعول تحتاج إلى نائب فاعل، وصفة مشبَّهة تحتاج إلى فاعل، هذا الذي يريده.

قال: «الأول: أن يكون المضاف صفة»، هذا الأمر الأول في الإضافة اللفظية، لابد للمضاف أن يكون صفة، يعني إما أن يكون اسم فاعل أو أن يكون اسم مفعول أو أن يكون صفة مُشَبَّهة.

قال: «والثاني: أن يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة»، معمولاً لتلك الصفة أي: قبل الإضافة، يعني قبل أن نحوِّل الكلام إلى مضاف ومضاف إليه نعيد اللفظ إلى أصله، فلابد للمضاف إليه أن يكون في أصله معمولاً للمضاف، أي للصفة.. الكلمة الأولى، أليس المضاف والمضاف إليه يتكون من كلمتين – مضاف ومضاف إليه؟ الكلمة الأولى لابد أن تكون صفة.

مثلاً اسم فاعل تقول مثلاً: «ضاربٌ زيداً» جملة، كلمة «ضاربٌ» اسم فاعل ماذا نعربها؟ تعالوا نعرب. «ضاربٌ» خبر لمبتدأ محذوف تقديرها «هذا».. «هذا» هذا المبتدأ محذوف، «ضاربٌ» هذا الخبر، وهو اسم فاعل يحتاج إلى ماذا؟ يحتاج إلى فاعل، وقد يتعدى إلى مفعول به كما هو هذا الحال، «ضاربٌ هو زيداً». «هو» هذا الفاعل مستتر تقديره «هو»، «زيداً» مفعول به منصوب لاسم الفاعل. جيد.

إذاً «زيداً» هذه معمولة لماذا؟ لاسم الفاعل «ضاربٌ»، أي أن اسم الفاعل عمل في كلمة «زيد» النصب على أنه مفعول به، هذا معنى أنه معمولٌ له، العامل هو الصفة، الصفة هو اسم الفاعل. جيد؟

إذا أردت أن أحوِّل «ضاربٌ زيداً» إلى مضاف ومضاف إليه من باب تخفيف اللفظ فقط فأقول: «ضاربُ زيدٍ»، لاحظ كلمة «زيد» في أصلها ماذا؟ في أصلها كانت معمولة للصفة التي قبلها.. الكلمة الأولى «ضاربٌ». أليس كذلك؟ لكن عندما حوَّلناها إلى مضاف إليه صارت مجرورة، ولكن في أصلها كانت منصوبة لأنها معمولة للصفة.

لاحظ الصفة وهي اسم الفاعل «ضارب»، والمعمول أو «زيد» المضاف إليه كان معمولاً، هذا تحقق الشرطان: الشرط الأول أن المضاف، أي الكلمة الأولى، صفة يعني اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مُشَبَّهة، الشرط الثاني أو الأمر الثاني أن المضاف إليه يكون معمولاً لهذه الصفة. معمولاً متى؟ قبل أن نقوم بعملية التحويل من صيغةٍ إلى أخرى، أي إلى صيغة المضاف والمضاف إليه.

قال: «والمراد بالصفة اسم الفاعل، نحو: ضاربُ زيدٍ»، أصلها: «ضاربٌ زيداً»، «واسم المفعول نحو مضروب العبد»، وأصلها: «مضروبٌ العبدُ»، نائب فاعل «العبد»، «والصفة المشبهة نحو: حَسَنُ الوَجْهِ»، أصلها: «حسنٌ وجهه». أليس كذلك؟ نعم.

هذه اللفظية، طيب نتركها إلى بعد قليل، طيب هذه اللفظية إذا أردت الإضافة اللفظية لابد أن يتحقق فيها أمران.. ضابطها أمران: الأول: أن يكون المضاف صفة، أي اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مُشَبَّهة، الثاني: أن يكون المضاف إليه.. الجزء الثاني من الكلمة أن يكون ماذا؟ أن يكون معمولاً لتلك الصفة قبل عملية تحويل الصيغة. واضح؟

طبعاً إذا فُقِد أحد الأمرين لا يُقال هذا مضاف لفظ أبداً أو إضافة لفظية، لا يقال ذلك، بل يقال: إضافة معنوية.

قال: «والمعنوية»، القسم الثاني من الإضافات؛ الإضافات نوعان: إضافةٌ لفظية وإضافةٌ معنوية، الإضافة اللفظية ذكرناها، طيب والإضافة المعنوية؟ قال: «والمعنوية ما انتفى فيها الأمران»، يعني لا يوجد فيها الأمران أصلاً.. لا يوجد فيها الصفة ولا يوجد معمول الصفة. جيد؟

«نحو: غلامُ زيد»، «غلامُ» ليست صفة.. ليست اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا صفة مُشبَّهة، كذلك «زيد» ليست معمولة لـ«غلام» أصلاً، بل هي متعلقة بحرف الجر؛ «غلامٌ لزيد». واضح، أو الأول، يعني يتحقق الشرط الأول فقط أو يوجد الأمر الأول لكن يتخلف الأمر الثاني، يعني قد يكون صفة، أو عفواً أريد العكس: أن لا يتحقق الأول وقد يتحقق الثاني.

يعني «نحو: إكرامُ زيد».. «إكرام» هذه مصدر.. ليست فاعل وليست اسم مفعول وليست صفة مُشبَّهة، فقدنا الضابط الأول مع أنه قد وُجد الثاني وهو أن الكلمة الثانية معمولة للأولى؛ «زيد» هذه معمولة للمصدر.. يعمل فيها المصدر.. يعمل فيها النصب أو غير ذلك.. أظن النصب.. يعمل فيها النصب. نعم صحيح، ولكن هذا الشرط الثاني أو الأمر الثاني لكن لم يتحقق الأمر الأول؛ فـ«إكرام» ليست اسم فاعل وليست اسماً مفعولاً وليست صفة مشبَّهة، فهذه الحالة أيضاً يكون الإضافة إضافة

معنوية.

«أو الثاني فقط»، قال رحمه الله، «أو الثاني فقط» يعني قد يتحقق الأول.. الشرط الأول أو الضابط الأول ويتخلف الثاني، «نحو: كاتبُ القاضي»، «كاتب» صفة.. اسم فاعل؛ «كاتب» على وزن «فاعل»، لكن الثاني ليس معمولاً له. إيش يعني «ليس معمولاً له»؟ يعني لو أردنا أن نعيد كلمة «كاتبُ القاضي» إلى أصلها تجد أن «كاتب» لم تعمل في كلمة «القاضي» شيئاً، «كاتبُ القاضي» تستطيع أن تقول: «كاتبٌ للقاضي»، الذي عمل في «القاضي»، هو مخفوضه والذي عمل فيه الخفض اللام. واضح؟

لاحظ فرقٌ بين «ضاربٌ زيداً»؛ «زيداً» منصوبة بسبب «ضارب»، «كاتبُ القاضي» أو «كاتبٌ للقاضي»، لاحظ: «القاضي» ليس لها علاقة بـ«كاتب» من حيث أنها ليست معمولة لها. واضح.

فإذاً وُجد الشرط الأول أو الضابط الأول أنها صفة، «كاتب»، أي اسم فاعل، لكن تخلَّف الشيء الثاني أو الأمر الثاني وهو أنه ليس معمولاً للكلمة الأولى بحيث أن «القاضي» ليست معمولة لـ«كاتب»، طالما أن الشرط الأول لم يتحقق أو الثاني لم يتحقق أو كلا الأمرين لم يتحققا فإن الإضافة تسمى الإضافة المعنوية، وما الفرق بينها وبين الإضافة اللفظية؟ الإضافة المعنوية لها فائدة والإضافة اللفظية لها فائدة.

دعونا نكمل ونعرف الفائدة، قال: «وتُسَمَّى هذه الإضافة: مَحْضَة»، الإضافة المعنوية تسمى «الإضافة المَحْضَة»، والإضافة اللفظية تسمى «الإضافة غير المَحْضَة». ما الفرق بينها؟ أو ما معنى: «المَحْضَة»؟ وما معنى «غير المَحْضَة»؟ «الإضافة المَحْضَة» أي الخالصة الحقيقية الصافية.. سَمِّهَا ما شئت، إضافة حقيقية أي جيء بها لإفادة التعريف أو التخصيص، سنذكر بعد قليل.

قال: «وتفيد تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة نحو: غلامُ زيدٍ، وتخصيص المضاف إن كان المضاف إليه نكرة نحو: غلامُ رجلٍ»، هذه الإضافة المعنوية تأتي لفائدة التعريف، إن كان المضاف نكرة فأتينا بالمضاف إليه على أنه معرفة فهنا يحصل التعريف، تقول: «غلام».. غلام ماذا؟ هذا نكرة. «غلامُ زيدٍ» صار معرفة، لاحظ.

إذاً هذه الإضافة المعنوية ماذا أفادتنا؟ أفادتنا التعريف، لربما لا تفيد التعريف ولكن تفيد التخصيص، مثلاً تقول: «غلامُ رجلٍ»؛ «غلام» نكرة و«رجل» نكرة، فإذا أُضيفت نكرة إلى نكرة لا يتم التعريف، إنما التخصيص بحيث أخرجنا بجملة «غلامُ رجلٍ» أخرجنا «غلام» النساء أو «غلام» امرأة، فهذا تخصيص. واضح؟ إذاً الإضافة المعنوية هي إضافةٌ مَحْضَة خالصة تفيد التعريف أو التخصيص.

أما الإضافة اللفظية قال: «وأما الإضافة اللفظية فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما تفيد التخفيف في اللفظ وتسمى: غير مَحْضَة»، اللفظية فقط من باب تخفيف اللفظ، هذه فوائد الإضافة، ذكرها المؤلف من خلال هذه الكلمات.

الإضافة إما للتعريف أو للتخصيص أو للتخفيف.. تخفيف اللفظ، التعريف والتخصيص هذه الإضافة المعنوية وتسمى الإضافة المَحْضَة، التخفيف هذه الإضافة اللفظية.. تضيف لفظاً إلى لفظٍ من باب التخفيف، تحذف التنوين.. تحذف «ال» للتعريف.. تحذف كذا وكذا.. إلى آخره، في النهاية أنت قمت بتخفيف اللفظ.

وعادةً أو في كثير من الأحيان هذا الذي يخطر في ذهني الذي يُخفف هو حذف التنوين، والله تعالى أعلم، وهذه تسمى الإضافة اللفظية أو الإضافة غير المَحْضَة، وهي إضافةٌ غير حقيقة بل هي عملية انفصال بين العامل ومعموله من باب التخفيف. أليس كذلك؟

قلنا أن الإضافة اللفظية تحتوي على عامل ومعمول، والعامل يكون صفة: اسم فاعل.. اسم مفعول.. صفة مُشَبَّهة، والكلمة الثانية المضاف إليه تكون أصلها معمولة، فصلناها وحذفنا التنوين.. فصلناها فصارت بهذه الطريقة من باب التخفيف.

قال المؤلف رحمه الله: «والصحيح أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة». ماذا يعني بهذا الكلام؟ أليس لكل عملية تحويل حالةٍ إعرابية؟ النصب مثلاً.. الذي أحدث النصب أو الذي أحدث الخفض أو الذي أحدث الرفع يكون عاملاً ما.. يكون العامل المعين، يعني مثلاً: «طرق محمدٌ البابَ»، «البابَ» منصوبة. ما الذي عمل في «الباب» النصب؟ الفعل.. الفعل الماضي، هذا عامل، وما الذي

عمل في كلمة «محمدٌ» الرفع؟ كذلك الفعل هو الذي عمل فيه الرفع، هذا قول.. هذا القول المشهور.

طيب، المضاف إليه ما الذي عمل فيه الجر.. الخفض؟ منهم من يقول: الذي عمل فيه الخفض هو الإضافة.. عملية الإضافة هذه مضاف ومضاف إليه هي التي عملت فيه الخفض، ومنهم من يقول: بل الذي عمل فيه الخفض المضاف.. المضاف هو العامل للمضاف إليه.

هذا معنى قوله: «والصحيح أن المضاف إليه مجرور بالمضاف»، أي بالكلمة الأولى؛ هي العامل فيها، «لا بالإضافة»، صراحة أنا للآن يعني ما أستطيع أن أستفيد كثيراً سواءً كانت هذه العاملة أو تلك العاملة، المهم أن الأمر تم.

يعني مثلاً أعطيكم مثال بعيد عن هذا حتى نستفيد. نقول ما الفرق بين أن العامل المضاف أم العامل الإضافة؟ المبتدأ، منهم من يقول: المبتدأ.. الابتداء هو عامل الرفع، أو بلاش المبتدأ، الفاعل.. الفاعل يقولون أن الفعل – كالذي ذكرته قبل قليل – هو الذي عمل في الفعل الرفع، ومنهم من يقول: بل لا؛ ليس الفعل، بل الفاعل بنفسه مرفوع، هو عامل بنفسه عملية الرفع.

وهنا المضاف هي الكلمة التي جعلت المضاف إليه مجروراً مخفوضاً أم عملية الإضافة بنفسها هي التي عملت جرد أو خفض المضاف إليه؟ الأمر سهل أو قد لا ندركه الآن، لربما نحتاجه، ولا أدري هل نحتاجه أو لا نحتاجه وأنا أعتقد أننا لن نحتاجه في يوم من الأيام نعرف ما الذي عمل الخفض في المضاف إليه هل هو الإضافة أم هو المضاف؟ الأمر والله أعلم أنه سهل، وهذه من خلافات النحويين، وحقيقةً يعني أبعدنا الله عنها.

قال المؤلف رحمه الله: «وتابع المخفوض»، القسم الثالث من المخفوضات؛ المخفوض الأول مخفوضٌ بالحرف، والمخفوض الثاني: مخفوضٌ بالإضافة، انتهينا منه، طيب القسم الثالث: تابع المخفوض، قال: «يأتي في التوابع إن شاء الله تعالى».

إذاً إلى ذلك الحين نتوقف عند هذا القدر، وطبعاً ليس يعني ليس مباشرة سنتكلم عنه، إن شاء الله في

دروس أخرى سنتكلم عن التوابع: النعت والبدل والعطف: عطف البيان وعطف النسخ والتوكيد، هذه التوابع التي أخذناها في الآجرومية لكن سنأخذها بتوسع أكثر إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب.

سبحانك اللهم وبحمدك.. نشهد أن لا إله إلَّا أنت.. نستغفرك ونتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.